مؤشر الديون مؤشر لتتبع حدوث الأزمات

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

أصدر البنك الدولي إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٩[1]؛ وبلغت أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧ أكثر من ٧ تريليونات دولار.

ارتفع صافي التدفقات المالية الوافدة (الاقتراض وحقوق الملكية) إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ٦١٪ في عام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، مدفوعا بانتعاش في صافي تدفقات الديون الوافدة.

وهذا بمثابة مؤشر لتدحرج كرة الثلج، يستدل منه على توقع منطقة حدوث الأزمة.

كما ارتفع صافي التدفقات المالية إلى ١.١ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو مستوى لم يُسجل منذ عام ٢٠١٣. وكان هذا التعافي في مجموع صافي التدفقات المالية نتيجة لارتفاع صافي الاقتراض من ١٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٦٠٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز صافي تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم لأول مرة منذ عام ٢٠١٣. وقد ساهم ارتفاع حاد في تدفقات الديون طويلة وقصيرة الأجل في

التدفقات المالية الوافدة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، 2008 - 2017

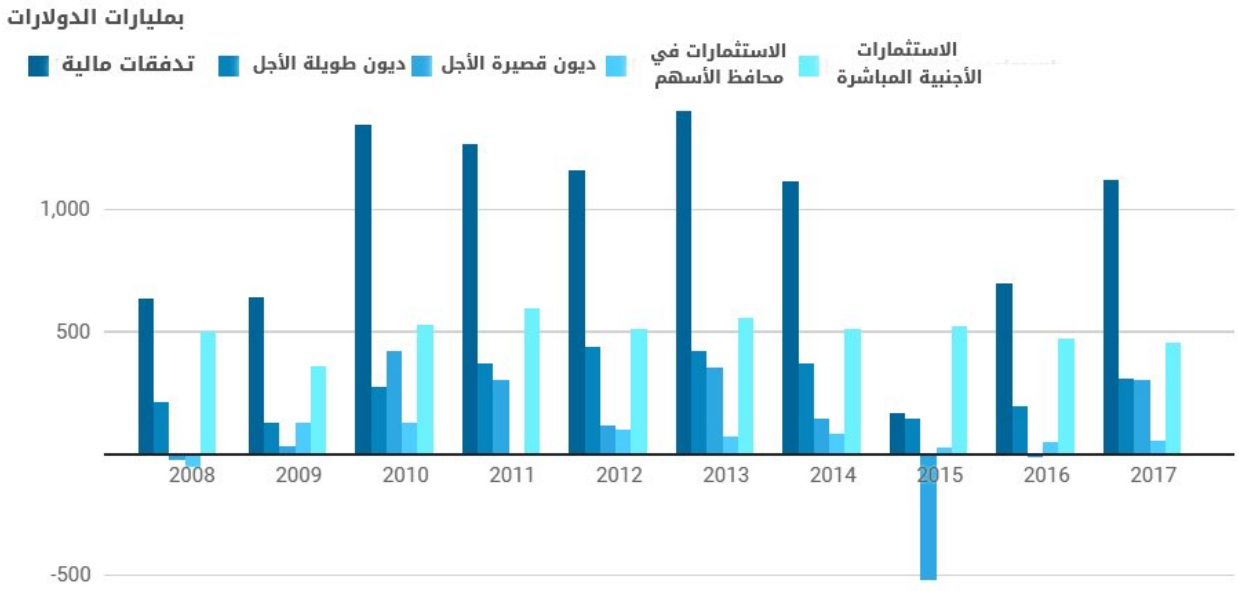

المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية. الحصول على البيانات. تم إعدادها باستخدام Datawrapper.

[1] البيانات المفتوحة، البنك الدولي، Link

هذه الزيادة. وانكمشت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقوق الملكية، التي كانت تُعد لوقت طويل المكون الأكثر استقرارا ومرونة في التدفقات المالية للعام الثاني على التوالي، حيث تراجعت ٣٪ أخرى في عام ٢٠١٧. علما بأنه لولا تدفقات هذه الاستثمارات لأصبحت التدفقات المالية أكثر تقلبًا. وفي المقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم إلى ٥٧ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

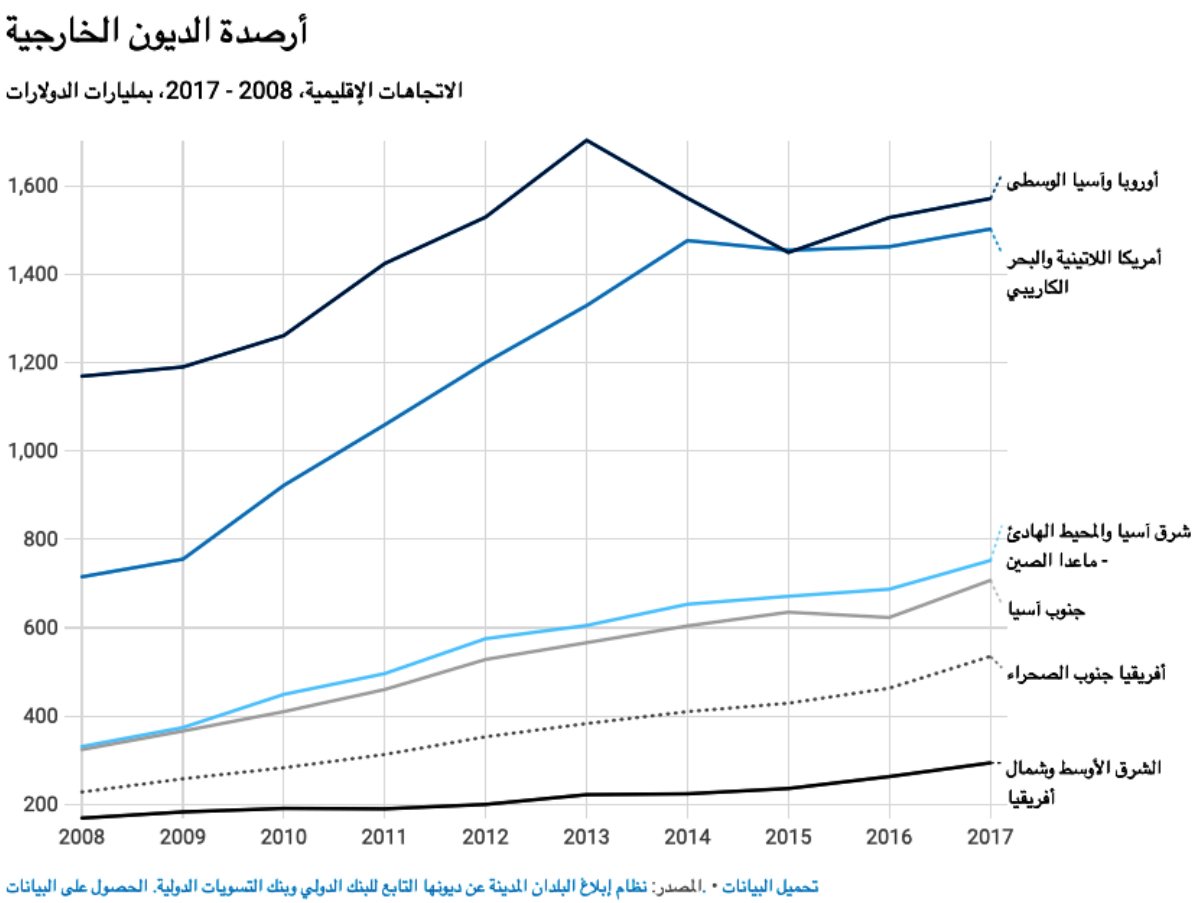

لقد ارتفع إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بواقع ١٠٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧.١ تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بالزيادة البالغة ٤٪ في عام ٢٠١٦.

إن تفاوت الاتجاهات الإقليمية في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام ٢٠١٧، تمثل بازدياد حجم الديون الخارجية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل في المناطق الأخرى في عام ٢٠١٧؛ فارتفع حجم رصيد الديون الخارجية المجمع ١٥.٥٪ من العام السابق إلى ٥٣٥

مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى ارتفاع حاد في حجم الاقتراض لدى نيجيريا وجنوب أفريقيا، وهما اثنان من أكبر اقتصادات المنطقة، حيث ارتفعت أرصدة ديونهما الخارجية ٢٩٪ و٢١٪ على الترتيب.

كما شهدت اقتصادات جنوب آسيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١٣.٣٪ في المتوسط، ولعبت بنغلاديش (٢٣٪) وباكستان (١٧٪) دورا كبيرا في ذلك. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١١.٧٪، حيث شهدت مصر في عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ٢٣٪، في

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط

% ،تكوين الجهات الدائنة لأرصدة الديون الخارجية، 2008 - 2017

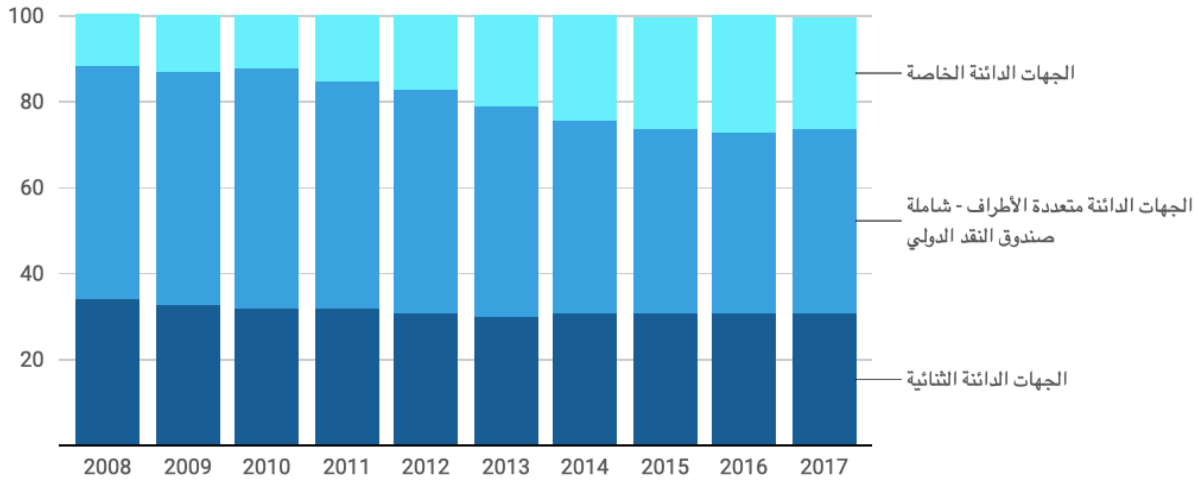

تحميل البيانات • .المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي. الحصول على البيانات

حين شهد لبنان زيادة قدرها ٥٪. وزادت أرصدة الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بخلاف الصين بنسبة بلغت ٩.٣٪ في المتوسط، وارتفعت أرصدة الديون الخارجية ٢.٥٪ في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠١٧.

هيئات القطاع العام في أشدّ بلدان العالم فقرا؛ اقترضت من جهات خارجية على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون. وبلغت ارتباطات القروض الجديدة إلى القطاع العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط ٤٣ مليار دولار؛ وبالوقت الذي لا تزال الجهات الدائنة الرسمية تشكل النسبة الأكبر (حوالي ٧٥٪) من أرصدة الديون الخارجية، فإن الاقتراض من جهات الإقراض الخاصة يعد أسرع مكونات الديون نموا. وارتفعت الالتزامات الخارجية لجهات الإقراض الخاصة

إلى ٨٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٦٪ من الديون الخارجية طويلة الأجل. ومازالت جهات الإقراض متعددة الأطراف أكبر مجموعة دائنة على الرغم من تراجع حصتها من الديون الخارجية طويلة الأجل من ٥٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ بنهاية عام ٢٠١٧. ومن بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط وعددها ٥٩ بلدا، استحوذ ١٢ بلدا منها على ٦٥٪ من أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧. وكانت بنغلاديش الأكبر اقتراضا من هذه البلدان، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٤٧.٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، ثم إثيوبيا (٢٦ مليار دولار)، فغانا (٢٢ مليار دولار)، والسودان (٢١.٧ مليار دولار).